

دراسات ومقالات

سورية الانتفاضة:

من «جيل الأسد» إلى أمثولة درعا»

صبحي حديدي

I

مئات الأشرطة التي سجّلها شبان مشاركون في الانتفاضة السورية، وجرى تحميلها على مواقع التواصل الاجتماعي مثل «تويتر» و«فيسبوك» و«يوتيوب»، كانت العامل الأكبر في أنّ النظام خسر معركة الصورة، رغم استمراره في إبعاد وسائل الإعلام العربية، والأجنبية، عن موقع التظاهر والاعتصام. ثمة، بينها، ثلاثة أشرطة تحمل دلالات عميقة حول مآلات ما سُمّي «التربية البعثية»، في أوساط الشباب بصفة خاصة.

شريط الفيديو الأوّل صُوّر في ظاهر مدينة إدلب، شمال غربي سورية، وبلتقط أحد مخيّمات «طلائع البعث»، وهو اسم المنظمة التابعة للحزب الحاكم، والتي تشرف على التربية السياسية للأطفال بين ٦ إلى ١١ سنة. لكنّ المخيم، المخصّص أصلاً لأنشطة ثقافية وموسيقية ورياضية للأطفال، خلال العطلة المدرسية الصيفية، تحوّل إلى معسكر اعتقال جماعي، بالنظر إلى أنّ السجن، وعشرات المعتقلات،

صبحي حديدي، كاتب وناقد سوري يقيم في فرنسا

التابعة لأجهزة الأمن السورية المختلفة، ضاقت بعدد المعتقلين (أكثر من ١٢ ألف معتقل، حتى أيار (مايو))، وتوجّب البحث عن بدائل.

الشريط الثاني يصوّر مجموعة من الشباب، يتظاهرون في مدينة القنيطرة (عاصمة الجولان، وثمة مغزى إضافي هنا)، أمام مقرّ «إتحاد شبيبة الثورة»، المنظمة التابعة للحزب الحاكم، وتعمل في أوساط الشباب بين ١٢ إلى ١٩ سنة. أمّا اللافتة الأبرز في التظاهرة فقد كانت التالية: «قالوا عنّا مندسّين، قالوا عنّا مسلّحين، قالوا عنّا مخربّين، قالوا عنّا سلفيين، ونسيوا يقولوا... سوريين!».

الشريط الثالث يظهر فيه عدد من طلاب جامعة البعث، في مدينة حمص، يحرقون بطاقات عضويتهم في «حزب البعث»، وفي «الإتحاد الوطني لطلبة سورية»، المنظمة التابعة للحزب في مستوى التعليم الجامعي.

والحال أنّ هذه الأشرطة تحيل المشهد السوري الراهن إلى ما قبل ١٦ / ١٠ / ١٩٧٠، حين نفّذ حافظ الأسد انقلابه العسكري على رفاقه في الحزب، ودشّن ثلاثة عقود من حكم «الحركة التصحيحية»، كما سارت تسمية الانقلاب الرسمية، و١١ سنة من توريث نجله بشار الأسد، بعد تعديل الدستور (ذاته الذي فصّله الأسد الأب على قياس نظامه) خلال دقائق، بحيث تبدو عملية التوريث «دستورية» تماماً.

سياسات «التصحيح»، التي انخرط فيها الأسد الأب بعد مرور أشهر قليلة على استلامه السلطة، استهدفت تدعيم أركان حكمه بالطبع، ليس على نحو وقائي مرحلي كما خيّل للبعض آنذاك، بل على نحو منهجي طويل، كانت سيرورة التوريث مظهره الأوضح، وتبدو خيارات قمع الانتفاضة اليوم، ومجمل خطوط الدفاع التي اعتمدها النظام، ويواصل اعتمادها، بمثابة تنويع أقصى لسياسات «التصحيح» تلك.

بعض تلك التصحيحات شمل إعادة بناء الأجهزة الأمنية، و تبديل بنية الجيش السوري القيادية، وتأسيس وحدات عسكرية مستقلة، أشبه بجيوش داخل الجيوش (مثل «سرايا الدفاع»، «الوحدات الخاصة»، «الحرس الجمهوري»، «سرايا الصراع»...)؛ و بعضها الآخر شمل الحياة السياسية، وموقع حزب البعث في

المجتمع، وإنشاء «منظمات شعبية» تكفل بناء شبكات الهيمنة والولاء. أبرز «تصحیحات» الأسد السياسية كانت مقاربتة الجديدة لتركیبة حزب البعث، ودوره في الحياة السورية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكيف وهذا كان الاعتبار الأهمّ يمكن تحويله إلى أداة لإدامة النظام، وخدمة أواليات السيطرة، والرقابة الأمنية، والتغطية الدعوية. ذلك لأنّ هذا الحزب لم يكن جماهيرياً في أي يوم، ليس بمعنى افتقاره إلى التأييد الشعبي فحسب، بل أيضاً بمعنى بنيته النخبوية، ونظامه الداخلي، الذي يجعل التنسيب والانتساب عملية معقدة أقرب إلى اختبار السحرة.

وفي عهد «المجموعة القومية»، أيام ميشيل عفلق، وصلاح البيطار، وأمين الحافظ؛ كما في عهد «المجموعة القطرية»، بعد «حركة ٢٣ شباط» ١٩٦٦ وصعود مجموعة صلاح جديد، ونور الدين الأتاسي، ويوسف زعين، وحافظ الأسد؛ ساد اليقين بأنّ التنسيب الواسع للأعضاء الجدد يؤذي جسم الحزب، ويتسبب في تمييع خطه السياسي، وتركيبته الطبقية. ولهذا كان التركيز شديداً على ما عُرف آنذاك بـ«المنبت الطبقي» للمرشّح، و جرى تفضيل أبناء الطبقات الكادحة على أبناء الأغنياء من الإقطاعيين والبرجوازيين.

تصحیح الأسد تمثّل في فتح باب الحزب على مصراعيه أمام المنتسبين الجدد أيضاً كان منبتهم الطبقي، بل وجعل الانتساب إلى الحزب أمراً لا غنى عنه من أجل ضمان دخول المعاهد والجامعات، وتأمين «الواسطة» الأولى للحصول على وظيفة. و كان الغرض الضمني هو، بالضبط، ما سعى «القوميون» و«القطريون» إلى تفاديه: تمييع الخطّ السياسي، والتركيب الطبقي.

وبالفعل، لم يمضِ وقت طويل حتى انقلب الحزب إلى مؤسسة انتهازية، نفعية، خاضعة للأجهزة الأمنية، وسرعان ما انخرط أعضاء الحزب في تعامل مباشر أو غير مباشر مع تلك الأجهزة، وأخذوا يعتبرون كتابة التقارير الأمنية واجباً تنظيمياً، فدانوا بالطاعة إلى رئيس هذا أو ذاك من فروع المخابرات المختلفة، أكثر بكثير من طاعتهم لأمين فرع الحزب في المحافظة.

التصحيح الثاني، المتمم لهذا التصحيح الحزبي، تتمثل في تضخيم دور « المنظمات الشعبية»، ومنحها ميزانيات، وصلاحيات، وإطارات عمل، كفيلة بضمان استقلالها عن الحزب، من جهة؛ و سهولة خضوعها تالياً لتوجيه الأجهزة الأمنية والعسكرية، من جهة ثانية.

وهذه المنظمات أخذت تعمل في قطاع العمال، والفلاحين، والحرفيين، والمعلمين، والطلبة، والشبيبة، والرياضة، إلى جانب الاتحادات المهنية التي تضمّ المحامين والأطباء والمهندسين والأدباء والفنانين. وكان من الطبيعي، تماماً، أن تشرف الأجهزة الأمنية على انتخابات هذه المنظمات، وأن يكون «التقييم الأمني» هو المعيار الأساسي في اختيار المرشحين لقيادة العمل.

في موازاة ذلك تمتّ عمليات «عسكرة» مباشرة لبعض هذه المنظمات، مثلما جرى في مطلع الثمانينيات حين تولى رفعت الأسد ومفارز «سرايا الدفاع»، تدريب الشبيبة على القفز المظلي مقابل إعفائهم من معدّل الدرجات المطلوبة للانتساب إلى كليات الطب والهندسة. كذلك حرت عسكرة اتحاد الطلبة عن طريق إلزام الطلاب الجامعيين بأداء التدريب العسكري المستمر.

التصحيح الثالث كان الأكثر ذكاءً ربما، وتتمثل في استحداث منظمة شعبية جديدة باسم «طلائع البعث»، تشرف على التربية السياسية للأطفال في سن 6-11 سنة. ولأنّ الانتساب إلى هذه المنظمة كان إجبارياً، وجزءاً لا يتجزأ من مناهج التعليم في المرحلة الابتدائية، فقد شبت أجيال كاملة على العبارة/الكليشييه: «بالروح! بالدم! نفديك يا حافظ!» وكان الأطفال يكبرون وهم يستدخلون سلوك عبادة الفرد، وكأنه مبدأ وطني وتربوي طبيعي تماماً، يستكمل صورة الأسد بوصفه «الأب القائد»، والوحيد القادر على حكم الأهل والمجتمع والوطن.

ولأنّ ٤٩٪ من سكان سورية كانوا فتياً أقلّ من ١٥ سنة، فإنّ منظمة «طلائع البعث» لعبت دوراً حاسماً في تنشئة الأجيال الجديدة على قائد واحد وسياسة واحدة، وزرعت في نفوس الصغار حسّ الطاعة العسكرية والولاء الأعمى للقائد، وجهدت لكي تكون هذه التربية بمثابة لقاح مبكر يحول بينهم وبين التقاط «عدوى»

السياسة حين ينتقلون من مرحلة إلى أخرى في الدراسة والعمر والوعي .
وبهذا المعنى يمكن فهم الرأي القائل بأن شرائح عديدة شابة في المجتمع السوري أصيبت بصدمة حقيقية حين رحل الأسد، لا لشيء إلا لأنها لم تعرف رئيساً سواه، ولم تمتلك فرصة معرفة فكيف بممارسة أية سياسة أخرى سوى «السياسة» التي أجبرهم على الانخراط فيها.

II

هذه التصحيحات ساهمت في توطيد ثقافة الطاعة، وتشكيل شبكات الولاء الفردي، فصارت جاذبية فروع الحزب الحاكم، والمنظمات الشعبية، تعتمد على مقدار ما تستطيع تأمينه من منافع ومزايا للأعضاء الزبائن . و حين يهتز المعيار بين الولاء والفائدة، فإنّ العضو الزبون سيختار واحداً من اثنين: إمّا البقاء في المنظمة مع فقدان الثقة بها، أو الانصراف عنها إلى ولاء آخر يستجيب لنزوعات أخرى .

وفي أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات، في ذروة الصراع المسلّح مع جماعة «الإخوان المسلمين»، وحين أخذت ممارسات السلطة ترتدي تمييزاً صريحاً بين المواطنين، على أسس طائفية أو عشائرية، أو مناطقية؛ اكتشفت السلطة أنّ أعداداً كبيرة من المشاركين في تظاهرات الاحتجاج الشعبي في حماه واللاذقية وحلب ودير الزور، كانوا أعضاء في منظمة «اتحاد شببية الثورة» .

كذلك اكتشفت أنّ الكثير من أفراد «الطلبة المقاتلة»، التنظيم المستقلّ الذي أسسه الشيخ مروان حديد سنة ١٩٦٤ واعتُبر في واقع الحال بمثابة الجناح العسكري للجماعة، كانوا أعضاء في اتحاد الطلبة، أو في حزب البعث الحاكم .

المفارقة أنّ حزب البعث ذاته لم يعد مركز الثقل في التمثيل السياسي للسلطة، فتوزّعت شبكات الولاء على «المنظمات الشعبية»، وخاصة «الإتحاد الوطني لطلبة سورية» و«إتحاد شببية الثورة» و«طلّاع البعث»، وكانت الذريعة أنّ هذه تتبع الحزب في كلّ حال (بينما كانت تتبع الأجهزة الأمنية وحدها، عملياً) .

متى، إذاً، وكيف، ولماذا انتهت هذه «التربية البعثية» إلى فشل متعاقب، تجلّى

في انطلاق الانتفاضة السورية من القطاعات الشبابية في المقام الأول؟ هل تبدّت، في أطوار سابقة من سيرورات الاحتواء السياسي، أعراض واضحة كانت تنبئ بأزمة هوية بين الشباب والسلطة التي ظنّت أنها احتوتهم؟ لماذا نجح الإسلام السياسي، والمنظمات السريّة لجماعة «الإخوان المسلمين» بصفة خاصة، في اختراق بعض صفوف الشباب، لكنّ الجذوة خبت سريعاً، ولأسباب محلية صرفة لا ترتبط كثيراً بالأسباب العامة لانحسار الإسلام السياسي على الصعيد العربي والإقليمي؟

جلي، إذًا، أنّ «جيل الأسد» لم يكن محصّناً تماماً ضد سلسلة من «الشروحات التربوية»، خصوصاً تلك التي تتفاقم خلال المنعطفات الحاسمة (التدخل العسكري في لبنان، الانفراد عن الصف العربي في تأييد إيران ضدّ العراق، مجزرة حماة سنة ١٩٨٢، المشاركة في عمليات «عاصفة الصحراء»، وما إلى ذلك)؛ حيث كانت بعض الشرائح في هذا الجيل تغرّد خارج السرب.

وخلال عقد الثمانينيات كانت الأوضاع الاقتصادية والمعاشية المتردية قد مارست أقصى الضغوط على أبناء هذا الجيل، إذ كان المواطن السوري يضطر إلى الوقوف في الطابور ساعات معدودة من أجل الحصول على علبه واحدة من المناديل الصحية («الكلينيكس»)، أو علبه واحدة من السمن النباتي الرديء، أو كيلوغرام واحد من البطاطا أو البندورة أو الخيار. وكان عضو الحزب، أو المنظمة الشعبية، جزءاً من هذا الشعب الذي يعاني، و كان في الآن ذاته مُطالباً بالدفاع عن النظام على نحو بيغائي بليد.

في قلب عناصر هذا الشهيد، المعقّد لتوّه، كانت الطبيعة المركبة للمجتمع السوري، تفرض معطيات متشابكة ومتقاطعة تزيد التعقيد، وتجعل الموزاييك الإثني والديني والطائفي والمذهبي واللغوي... قابلاً، على الدوام لإنتاج عدد كبير من الولاءات الكامنة، والإنحيازات الخافية أو الغائرة عميقاً تحت سطح تلك «التربية البعثية».

لذلك، فإنّ السياسة لم تكن هي المنتج الأبرز لاحتقانات الداخل السوري، على

صعيد الهوية الوطنية للبلد بأسره، أو في مستوى المصالح الأضيق أو أنساق التضامن التي تستولد الروابط الأخرى داخل ذلك الموزاييك .

وفي ظل غياب الحياة الحزبية والتنظيمية الفعلية، وتغييب السياسة عن المجتمع، بالترهيب غالباً وبالترغيب أحياناً، أخذ «جيل الأسد» يتراخى أكثر فأكثر، خاصة حين وُضع، قسراً في الحالات الأعم، أمام أنماط من الحداثات المبتسرة أو الناقصة أو الزائفة، أبرزها ثلاث :

تلك التي تصنعها الدولة، وتعيد اجترار أفكار جوفاء حول «التقدم» و«التنمية» و«التطوير التكنولوجي»؛ وحادثة الاستهلاك، التي تنطلق من محاكاة الصرعات الأوروبية أو اللامبالاة أو السلوك العدمي والبوهيمي؛ وحادثة ثالثة مزاجية، على نحو ما، تجمع بين فكرة التقدم والاستهلاك، وبين الانتماء إلى المجتمع والانعزال عنه في آن .

مشكلة هذه الحداثات الثلاث أنها كانت ترتطم دائماً بألة القمع، وبالمركرة الشديدة للسلطات، وبالهوة الشاسعة بين النظام والمجتمع. في عبارة أخرى، كان «جيل الأسد» ينتمي إلى السياسة بالمعنى السطحي القسري فقط، وليس بمعنى الاشتراك الديناميكي المباشر الذي يمكن الاعتراف به عند الملمات أو الأزمات .

وكان جيلاً أشبه بالقطيع الهائم على غير هدى تارة، الذي قد يضلّ الدرب في أي منعطف تارة أخرى. وهو، استطراداً، لم يكن الجيل القادر على حمل «أمانة القائد»، لأنّ تربيته لم تنهض في الأساس على حسّ الالتزام الإرادي والطوعي، بقدر ما نهضت على الإلزام والقسر .

وكان منطقياً أن يقع ارتطام شديد مع حداثات أخرى اقترحتها مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة وأنها خضعت لاعتبارين متناقضين: الأول يقول إنّ سيرورات إعداد بشار الأسد لوراثة أبيه نهضت، في قسط كبير من دعاوتها الأبركر، على أنه شاب عصري لم يكن له أي منصب آخر سوى رئاسة «الجمعية المعلوماتية السورية»، راعية شبكة الإنترنت؛ والاعتبار الثاني يشهد أنّ السلطات الأمنية كانت تحجب مواقع الـ«تويتر» والـ«فيسبوك» والـ«يوتيوب»، وأنّ الشباب يدخلون إلى هذه المواقع

عن طريق الالتفاف على الحجب واستخدام تقنية الـ«بروكسي» .
غير أن الجانب الآخر من حال التأزم تلك كان يكمن في حقيقة أنّ «التصحّيات»
التي أدخلها الأسد على الحياة السياسية في سورية منذ العام ١٩٧٠ كانت تستهدف
عزل المجتمع عن السياسة، من جانب أول؛ والعهد بادره سياسة النظام إلى حلقة
ضيقة للغاية، من جانب ثانٍ .

تلك الحلقة الضيقة صارت، موضوعياً، في موقع «الحرس القديم» بعد توريث
الأسد الابن، فطُرحت بقوة معضلة تحقيق المعادلة الصعبة بين إبعاد واستبعاد القديم
الذي كان وحده سيّد المشهد، وإيقاظ الجديد الذي كان وليداً أو غائباً أو مغيباً عن
المشهد . كما طُرِح السؤال الرهيب : كيف يمكن التطهّر من تمثيلات العهد السابق،
إذا كان صنّاع العهد الجديد ليسوا سوى ورثة السابقين، وأيتامهم؟

III

ذات يوم نُسب إلى الأسد الابن قوله، في اجتماع مشترك للقيادة القطرية لحزب
البعث وقادة الأجهزة الأمنية، إنّ: «حافظ الأسد يحكم سورية من قبره»، ولم
تكن العبارة مزيجاً من الوعيد والتهديد والتمني، فحسب؛ بل انطوت على مقدار
كبير من الصحة، عملياً، لجهة إدامة الاستبداد والفساد، والحفاظ على بنية النظام
وتوازناته الداخلية الأساسية، ومحاصصة القوة، وأنساق النفوذ، وحُسن توزيعها
على الأطراف .

وهكذا، لم يتوقف الابن عند تذكير الناس بكلّ ما انطوت عليه عقود «الحركة
التصحّحية» من قمع وفساد ونهب، وتخريب للسياسة والاقتصاد والاجتماع
والثقافة والنسيج الوطني والسلم الأهلي؛ بل ذهب أبعد وأسوأ، واختار من ألوان
الاستبداد ما هو أشدّ قسوة تجاه كرامة المواطن، من جهة أولى؛ وأكثر استهتاراً،
بحاضر سورية العربي والإقليمي والدولي، من جهة ثانية .

وطيلة السنوات الثلاثين من حكم الأسد الأب، أُريقَت دماء السوريين مراراً، بدم
بارد، في صيغة مجازر جماعية واسعة النطاق (مدينة حماة، شباط / فبراير ١٩٨٢ :

٣٠ إلى ٤٠ ألف قتيل)، أو مجازر أضيقت نطاقاً وأقلّ ضحايا خلال الفترة ذاتها (جبل الزاوية: ١٤ ضحية؛ سرمدا: ١١ ضحية؛ سوق الأحد، حلب: ٤٣ ضحية؛ ساحة العباسيين، دمشق: ٦٠ ضحية؛ حيّ المشاركة، حلب: ١٠٠ ضحية...).

يُضاف إلى هؤلاء مئات القتلى في السجون، سواء بسبب التصفيات الجماعية المباشرة (مجزرة سجن تدمر: ٥٠٠ ضحية على الأقل)، أو تحت أفانين تعذيب كانت تتجاوز النزوعات السادية إلى الحقد الصرف؛ وآلاف المفقودين (١٧ ألف، في إحصاء منظمات حقوق الإنسان المستقلة).

ليس جديداً، إذًا، أن يستأنف الأسد الابن هذا الإرث الدامي، بطرائق ليست البتة أقلّ قسوة، وإنّ كانت تنهض على مقارنة تختلف بهذا المقدار النسبي أو ذاك، بسبب من متغيرات شتى تخصّ الشارع الشعبي، والمحيط الإقليمي، وأنساق التواصل، ومناقلة المعلومات، وسطوة الصورة؛ فضلاً، بالطبع، عن صفات تخصّ شخصية الوريث ذاته، بينها قلة الخبرة واستيهام الشعبية. وليس بمنأى عن المنطق البسيط، استطراداً، أنّ تكون ١١ سنة من توريث الابن هي محض إضافة حسابية إلى سنوات حكم الأب، وانتقال من «درس حماة» إلى «درس درعا».

لكنّ الأسد الابن، حين أعطى أوامره لأجهزة الأمن باستخدام الرصاص الحيّ ضدّ المتظاهرين في درعا، واختار وحدات خاصة في الجيش لاقتحام مسجد المدينة العريق وسفك المزيد من الدماء في باحته وداخل جدرانها، كان قد جعل الدم هو الفاصل مع الشعب، وهو الفيصل. ولقد دقّ، بذلك، ثلاثة مسامير كبرى في نعش نظامه، الآيل إلى سقوط، بعدت اللحظة أم دنت، وتعددت طرائق الخداع والتضليل والكذب أم اقتصرت دفاعات السلطة على إراقة الدماء هنا وهناك.

المسمار الأوّل هو الاطمئنان، الناجم بالضرورة عن اختلاطات الطيش والغطرسة والنرجسية، إلى أنّ هذا الحراك الشعبي لا يمثّل إلاّ فئة من «المندسين» و«العملاء»، لأنّ الشعب بأسره يحبّ الرئيس، بدلالة هذا الشعار الذي تغصّ به شوارع سورية: «منحبّك!» وكان أمراً تلقائياً، أو بالأحرى غريزياً، أن يفضي ذلك الاطمئنان إلى يقين الدكتاتور، وناصحيه من شركاء النهب والحكم العائلي، بأنّ علاج هذه «الفرقة

الضالة» يحتاج إلى خيار الأرض المحروقة، والبتر المبكر، على الفور، دون أي ترجيح حتى لاحتمال العلاج بالكَيِّ.

المسار الثاني اتخذ صفة المفارقة السوداء، لأنّ تبشير الانتفاضة انطلقت من مواقع التواصل الاجتماعي ذاتها التي حجبتها أجهزة النظام، وعلى يد أبناء «التربية البعثية» دون سواها، فانقلب السحر على الساحر:

في معسكرات «طلّاع البعث»، وفروع «إتحاد شبيبة الثورة»، و«الإتحاد الوطني لطلبة سورية»، والحزب الحاكم. وظلّ صواب ضباط الأمن يطيش كلّ أسبوع وهم يتخبطون في معرفة طرائق الاتفاق، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، على تسميات أيام الجُمع: الصمود، القيامة، الشهداء، الحرائر، آزادي، حماة الديار...

كان هؤلاء الضباط مطمئنين تماماً إلى مجتمع أحكموا رقابته واختراقه عبر «منظمات شعبية» يتجنّد في عدادها آلاف المخبرين، فوقعوا في حيص بيص من أمر «تنسيقيات شبابية» لا تطلع من حيث لا تحسب الأجهزة فحسب، بل تواجه مفاوز الأمن بالصدور العارية، والشعارات الذكية.

المسار الثالث هو الاستهانة بالمغزى الرمزي، قبل ذاك الديني، لاقتحام مسجد آوى إليه جرحى ومواطنون لا يحملون حتى الحجارة، وليس لهم أن يتسببوا بأي أذى للمفاوز الأمنية، والوحدات العسكرية، التي تطوّق المسجد. ولكي تُضاف الإهانة إلى الجرح، وتُخلى المأساة مشهدها الدامي لصالح مهزلة ركيكة مكرورة مستهلكة، دخلت عدسات إعلام السلطة إلى المسجد لكي «تضبط» الأموال والأسلحة المخزّنة هناك، والتي وصلت إلى «المدن» من جهات خارجية.

كأنّ الأسد لم يتعلّم أبسط الدروس من اتهامات مماثلة، ساقتها سلطات الاستبداد العربية في تونس ومصر واليمن وليبيا، ولم تعد أضحوكة المواطن العربي، والبشر في مشارق الأرض ومغربها، فحسب؛ بل صارت مبعث استنكار.

المسار الرابع هو احتقار الذاكرة الشعبية السورية، عن طريق اقتراح حلول تنطلق من افتراض الدرجة صفر في الذكاء الأخلاقي للمواطن السوري، أو الدرجة صفر في كرامته الوطنية، كما حين اختار الأسد أن يُقدّم للشارع الشعبي رشوة زيادة الرواتب

(فظهر الهتاف الجميل : « يا بثينة ويا شعبان / الشعب السوري موجوعان ») ، أو شراء ضمير المواطنين الأكراد بمنحهم الجنسية (فردّوا في اليوم التالي بمظاهرات عارمة تهتف : « طلاب حرّية / لا طلاب جنسية ») .

هذه مسامير أولى سبقت سواها، ولسوف تعقبها أخرى، ما دامت مطارق النظام تشتغل دون كلل لإدامة حال عالقة، مستعصية في الفساد وعصيّة على الإصلاح، صار دوامها من المحال، وأخذت ملامح انقلابها ترتسم أوضح، حتى إذا بدت أبطأ، وتباشير أثمانها أبهظ وأفدح. كان يُراد لدرعا أن تكون الفصل الدموي الرادع، المكمل للمجازر العديدة السالفة، فصارت درعا أمثولة وطنية نبيلة وبطولية، ودشّنت اقتراب الساعة، وانتصار الشعب، وبزوغ فجر سورية الحرّة الديمقراطية.